

تقرير الأمين العام بشأن السودان عملا بالفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٥ من القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤)،  
والفقرة ١٧ من القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤)

### أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملا بالفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)،  
والفقرة ١٥ من القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٧ من القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤).

### ثانيا - الأمن

٢ - عُقد اجتماع لآلية التنفيذ المشتركة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، لمناقشة ما جرى مؤخرا من احتدام هجمات الميليشيات ضد حركات التمرد في دارفور. وقد زعم نائب رئيس لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي أن الحكومة كانت ضالعة في تلك الهجمات التي شنتها الميليشيات. وقد أنكرت ذلك الحكومة، ممثلة بوزير خارجيتها، ولكنها قالت إنها ستدافع عن حرية الحركة بإجراء "عمليات تطهير" على الطرق الرئيسية في دارفور. وقد أكد ممثلي الخاص أن الحكومة ليس لها فقط حق حماية حرية الحركة للمدنيين في دارفور، بل هذا هو أيضا واجب عليها. بيد أنه أوضح أنه يتعين على الحكومة ضبط النفس فيما تتخذه من تدابير في هذا الصدد، وأن تعمل على ضمان احترام الاتفاقات، وعدم تعرض المدنيين للأذى، وأن تحذو هذا الحذو أي ميليشيات خاضعة لنفوذ الحكومة.

٣ - وقد اندلعت منذ حوالي ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ مواجهات عنيفة بين القوات الحكومية وحركة/جيش تحرير السودان في شمال دارفور وجنوبها. وعلى خلاف ما حدث خلال تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، عندما شنت حركة/جيش تحرير السودان معظم الهجمات، فإن العديد من المصادمات التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر قد أشعل فتيلها عمليات "تطهير الطرق" التي قامت بها الحكومة، وهي العمليات التي تعرفها الحكومة

بأنها عمليات ترمي إلى تطهير الطرق من قطاع الطرق واستعادة سيطرتها على الطرق الرئيسية. وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر، قامت جماعات متمردة في شرق دارفور وغرب كردفان بسلسلة من الهجمات أسفرت عن عدد كبير من الإصابات وأدت إلى وقف القيام بالأعمال الإنسانية والمرور على الطرق الرئيسية المؤدية إلى دارفور.

٤ - وعلى الرغم من أن لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي قد أبلغت الحكومة مسبقاً أن عملية تطهير الطرق تعد انتهاكاً لاتفاق وقف إطلاق النار، فقد بدأت الأعمال العسكرية في أجزاء من شمال دارفور وجنوبها في ٧ كانون الأول/ديسمبر، عشية الجولة الثالثة من محادثات أبوجا. وفي اليوم نفسه، قامت الاستخبارات العسكرية ودائرة الأمن الوطني التابعة للحكومة بإبلاغ ممثلي الخاص أن الحكومة تعتزم إجراء أمثال تلك العمليات، وطلبت إليه إبلاغ المنظمات الإنسانية بالعمليات. وذكرت الحكومة على التحديد أنها لا تعتزم مهاجمة أو احتلال مناطق حركة/جيش تحرير السودان أثناء إجراء هذه العمليات، علماً بأن الممرات التي حددها الحكومة هي: الفاشر - كتم؛ والفاشر - كبكاييه؛ والفاشر - مليط؛ والفاشر - كوما؛ وأم كدادة؛ والفاشر - أم درمان؛ والفاشر - ثابت - شنغال طوباية - نيالا.

٥ - وفي بداية شهر كانون الأول/ديسمبر، شرعت الحكومة في تعزيز قواتها وإمدادها على نطاق كبير في دارفور. ويبدو أنه قد أرسلت عدة مئات من الجنود إلى الفاشر (شمال دارفور) ونيالا (جنوب دارفور)، كتعزيزات لإجراء عمليات تطهير الطرق. وتفيد التقارير بأن الحكومة قد استخدمت مشاة محمولين بمركبات تدعمهم مركبات مدرعة لتطهير الطرق، مع قيام طائرات مثبتة الجناحين من طراز أنتونوف بالمراقبة. وأفادت التقارير باستخدام طائرات عمودية مسلحة في وضع هجومي في هذه العمليات، غير أن تلك التقارير لم تتأكد بعد.

٦ - وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، حاولت القوات الحكومية السيطرة على منطقة ثابت، التي هي أحد المواقع الحصينة لحركة/جيش تحرير السودان، بالقرب من الفاشر. وأفادت التقارير بتجدد القتال في المنطقة نفسها في ٨ كانون الأول/ديسمبر، وباستخدام الحكومة للسلاح الجوي. وقد انسحبت حركة/جيش تحرير السودان في العديد من حالات الهجوم هذه. وقد لاحظ مراقبو الاتحاد الأفريقي نشاطاً عسكرياً كبيراً، بما في ذلك الهجمات المشتركة للحكومة والمليشيات التي شملت نهب القرى وحرقتها في هشابة، وكنكونو (جنوب دارفور) في يومي ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر. ووقعت في يومي ٨ و ٩ كانون الأول/

ديسمبر مصادمات في مناطق أخرى، منها قرية الجرة الواقعة بين الكوما وصايه (شمال دارفور) ودار السلام (شمال دارفور).

٧ - وأثناء هجوم وقع يومي ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر على لبدو (جنوب دارفور)، أصيب أحد موظفي الإغاثة العاملين بمنظمة أطباء بلا حدود بطلق ناري أوداه قتيلا، وحتى وقت كتابة هذا التقرير كان لا يزال هناك في عداد المفقودين ١٢ موظفا وطنيا يعملون لدى منظمات غير حكومية دولية.

٨ - وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، عُقد اجتماع لآلية التنفيذ المشتركة لمناقشة الوضع الأمني في دارفور. وقدم ممثل الاتحاد الأفريقي لأعضاء الآلية تقرير إحاطة عاما، أثار فيه القلق من إمكانية المزيد من تصعيد القتال. وردا على ذلك، قالت الحكومة إنه على الرغم مما تبذله من جهود لضبط النفس إلى أقصى حد ممكن، فإن عملية "تطهير الطرق" التي قامت بها مؤخرا دفعها إليها ما قامت به حركة/جيش تحرير السودان من انتهاكات لوقف إطلاق النار، بما في ذلك عمليات قطع الطريق في الطرق الرئيسية مما أدى إلى الإحلال إلى حد بعيد بحركة المرور المدنية والتجارية.

٩ - وذكرت الحكومة آلية التنفيذ المشتركة بأنها كانت قد اتخذت خطوات على درب الامتثال عن حسن نية للالتزامات، إذ قدمت للاتحاد الأفريقي خرائط تبين المنطقة الخاضعة لسيطرتها، على نحو ما نص عليه بروتوكول أبوجا الأمني، في حين أن حركة/جيش تحرير السودان لم تفعل ذلك بعد. هذا، وقد عرضت الحكومة توفير قوة من الشرطة تعمل تحت قيادة الاتحاد الأفريقي والمساعدة في حماية الطرق، وقد رفض الاتحاد هذا العرض في الاجتماع الذي عقده آلية التنفيذ المشتركة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بحجة أن ذلك من شأنه المساس بتراهته. وقد أوضح الاتحاد فيما بعد أنه على الرغم من أنه كانت لديه في بادئ الأمر بعض التحفظات على هذا العرض، فإنه لم يرفضه رفضا باتا، وأنه ينظر في إمكانية التعاون مع الشرطة السودانية على حماية الطرق في دارفور.

١٠ - وعلى الرغم من أن العديد من شركاء آلية التنفيذ المشتركة، ونائب ممثلي الخاص للشؤون السياسية قد اعترفوا بعدم التزام حركة التمرد ومواصلتها انتهاك اتفاقات وقف إطلاق النار، يرى الكثيرون أن ما اتخذته الحكومة مؤخرا من إجراءات يتجاوز ما يمكن تبريره بوصفه "دفاعا عن النفس". وقالوا إن العنف يمكن أن يتصاعد ما لم تمارس الحكومة أقصى درجات ضبط النفس. هذا، وقد ذكرت الحكومة مرارا بأن عمليات تطهير الطرق التي تقوم بها، والتي تحتج بأن الدافع لها شواغل إنسانية، تتسبب في مزيد من تشريد الناس، مما يتعارض مع التزامها بحماية المدنيين.

١١ - وقال وزير الخارجية من جانبه إن الحكومة لا تريد انتهاك اتفاق وقف إطلاق النار، ولكن لم يكن أمامها من خيار سوى الرد عسكرياً على الانتهاكات. وأوضح الالتزامات التالية:

(أ) وافقت الحكومة على وقف فوري لأعمال القتال وأعربت عن كامل التزامها باتفاق وقف إطلاق النار. علماً بأن موافقتها على وقف أعمال القتال لا تعني أنها لن ترد على أي هجوم تتعرض له. وسوف تتخذ الحكومة تدابير وقائية (”الدفاع الوقائي عن النفس“)، إذا رأت أنها معرضة لخطر هجوم وشيك؛

(ب) المفاوضات السياسية، لا القوة العسكرية، هي السبيل الوحيد لتسوية النزاع في دارفور؛

(ج) اقترحت الحكومة فصل قوات الطرفين وانسحابها إلى المواقع التي كانت عليها في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤؛

(د) ستواصل الحكومة توفير الحماية على الطرق الرئيسية. كما أنها سوف تواصل التماس مساعدة الاتحاد الأفريقي والتباحث معه حول إمكانية توليه هذه المهمة.

١٢ - بيد أن التقارير أفادت بأنه في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ شنت القوات الحكومية هجوماً على موقع لحركة/جيش تحرير السودان في صايه (شمال دارفور)، استخدمت فيه الطائرات. وعلى الرغم من أن عمليات تطهير الطرق قد توقفت فيما يبدو في الوقت الحاضر، فإن المرور على الطرق في دارفور لا يزال متأثراً سلباً بعدم الاستقرار الناجم عن العملية التي قامت بها الحكومة واستمرت أسبوعين.

١٣ - وفي اجتماع اللجنة المشتركة المعقود في أبوجا يوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ألقى رئيس لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي كلمة عزا فيها عدم الاستقرار الذي حل مؤخراً في دارفور إلى مجموعة من التحركات العدائية من كلا الجانبين و”تصميم جميع الأطراف، بما فيها الميليشيات المسلحة، على اتخاذ موقف انتقامي من أي عمل يقوم به الطرف الآخر“. وعلى الرغم من أن الرئيس بذل أقصى ما يمكنه من جهود ووجه إنذاراً لكلا الطرفين لوقف أعمال القتال خلال الجولة الأخيرة من محادثات أبوجا (مطالباً الحكومة بإهاء هجومها وسحب قواتها إلى مواقعها السابقة ومطالباً حركة/جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة وقف هجماتها على الطرق وحركة المرور التجارية بحلول الساعة السادسة من مساء يوم ١٨ كانون الأول/ديسمبر)، فقد انقضت مهلة الإنذار من دون أن يكون له أثر يذكر على أرض الواقع، وقد أوضح الاتحاد الأفريقي أنه سوف يتخذ تدابير ضد أولئك الذين لا يمثلون لوقف إطلاق النار، وإن لم يحدد هذه التدابير،

كما أوضح أنه سيبلغ مجلسه للسلم والأمن ثم مجلس الأمن بشأن ما يصادفه من مصاعب، وذلك لاتخاذ ما يلزم من إجراءات.

١٤ - وعلى الرغم من تركيز الكثير من الاهتمام الدولي على عمليات الحكومة لتطهير الطرق، فإنه وفقا لمعلومات أكدها المراقبون والوكالات الإنسانية في دارفور، فقد وقعت أيضا الأحداث الأمنية الملحوظة التالية خلال شهر كانون الأول/ديسمبر:

(أ) في ٢ كانون الأول/ديسمبر، هاجمت المليشيات المسلحة سوقا في كبكاييه في شمال دارفور. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، هاجم بعض رجال القبائل المسلحين حركة/جيش تحرير السودان في عدوة (جنوب دارفور). كما هاجمت المليشيات المسلحة قرية في ميرشنغ (جنوب دارفور) في ١١ كانون الأول/ديسمبر. وقُتل اثنان من المشردين داخليا أحدهما فتاة عمرها ١٤ سنة، والثاني مُسن عمره ٩٤ سنة بأعيرة نارية داخل مخيم كيرنونينغ ودورتي للمشردين داخليا في غرب دارفور. وهاجمت المليشيات المسلحة قرية بركة، الواقعة بين الفاشر وكرمه في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، مما أسفر عن مقتل خمسة مدنيين وإصابة خمسة آخرين؛

(ب) وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، قام عشرة مسلحين يرتدون زيا رسميا ويركبون الجمال بالسطو على حافلة ركاب مسافرة من الخرطوم إلى الفاشر. كما قام بعض رجال القبائل المسلحين بالسطو على شاحنتين تجاريتين في أبو سروج (غرب دارفور) مما أسفر عن مقتل لص مسلح وإصابة اثنين من رجال الشرطة؛

(ج) وأبلغ الاتحاد الأفريقي أن حركة/جيش تحرير السودان شارك في الهجوم على موظفي صندوق المملكة المتحدة لإنقاذ الأطفال في طريق مرشينغ ودوما، جنوب دارفور، مما أسفر عن مقتل اثنين منهم وإصابة آخر. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، قامت المليشيات المسلحة شمال دارفور بالسطو على ثماني شاحنات تجارية تحمل سلعا للإغاثة لإحدى وكالات الأمم المتحدة. وقد استولت المليشيات على النقود والأمتعة الشخصية، ولكنها لم تمس الأغذية. وفي حالتين مماثلتين وقعتا يومي ٨ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر. قامت حركة/جيش تحرير السودان باختطاف ما مجموعه ١١ مركبة مؤجرة لإحدى وكالات الأمم المتحدة في منطقة "مهاجرة"، جنوب دارفور. وتم تفريغ حمولات خمس مركبات ولا يزال سبعة سائقين/ميكانيكيين محتجزين لدى هذه الجماعة. وأبلغت إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية أن موظفيها قد وقعوا في كمين نصبه لهم بعض رجال القبائل المسلحين على الطريق بين كاس ونيالا، مما أسفر عن اغتصاب موظفتين وإصابة آخر. كما قامت

حركة/جيش تحرير السودان في ١٩ كانون الأول/ديسمبر. بمهاجمة شاحنات تجارية مؤجرة تحمل بضائع للإغاثة، في جريضة، جنوب دارفور، ونهبوا وقودا من الشاحنات؛

(د) وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، هُجرت نحو ٢٠ قرية في منطقة تقع بين الكوما وصايه في شمال دارفور، بسبب احتدام القتال بين قوات الحكومة والحركات المتمردة وأبلغت لجنة وقف إطلاق النار أن هجوم القوات الحكومية كانت تدعمه المليشيات القبلية في هذه المنطقة في وقت سابق في كانون الأول/ديسمبر، وأن ثمانى قرى قد نُهبت بالكامل وأحرقت؛

(هـ) وتفيد التقارير بأن حركة/جيش تحرير السودان قد قام بمجمعات انتقامية شديدة في روكيرا، جنوب دارفور، ردا على الهجمات التي قامت بها القوات الحكومية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، قامت حركة/جيش تحرير السودان بمهاجمة حقول شريف للنفط في جنوب دارفور، انتقاما، على ما يبدو، من عملية قامت بها الحكومة هي من عمليات ”تطهير الطرق“، مما أسفر عن مقتل عشرة جنود وخمسة مدنيين. وقامت حركة/جيش تحرير السودان بهجوم في ٣ كانون الثاني/يناير على منطقة جارون التي تقع على بعد حوالي ستين كيلومترا شمال نيالا، جنوب دارفور؛

(و) وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، قامت الجماعات المتمردة بمجمعات على المواقع الحكومية في غرب كردفان على الطرق الاستراتيجية المؤدية إلى دارفور حول غبيش واللعيت. ووقعت مصادمات خارج دارفور لم تتمكن لجنة وقف إطلاق النار من التحقق منها، ادعت القيام بها جماعات متمردة جديدة وليس حركة/جيش تحرير السودان أو حركة العدالة والمساواة؛ وعليه فمن غير الممكن البت بكونها تعتبر انتهاكا لاتفاق وقف إطلاق النار. بيد أن ذلك يُعتبر تطورا خطيرا لا من حيث عدد ما أسفرت عنه تلك المصادمات من إصابات بين المدنيين، فحسب، بل أيضا من حيث تأثيره غير المباشر إذ أدى إلى ارتفاع أسعار البضائع وبطء وصول المستلزمات الإنسانية والسلع التجارية إلى دارفور.

١٥ - ورغم أن القائمة الواردة آنفا ليست مكتملة بأي حال من الأحوال، فإنه يمكن استخلاص الاتجاهات التالية. وبعض هذه الاتجاهات مألوف من الأشهر الماضية، وبعضها الآخر جديد:

(أ) انتهك كل من الحكومة وحركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان بصورة متكررة اتفاقات وقف إطلاق النار. وتعلل الحكومة أعمالها بوصفها ردا على استفزازات الحركة التي أدت هجماتها على حركة السير على الطرق إلى زيادة الضغط على

خطوط الإمداد، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وعدم توفير الأمن لوصول السلع الاستراتيجية لسكان عواصم ولايات الإقليم. ويمكن وصف العملية التي قامت بها الحكومة لتأمين الطرق بأنها ترمي إلى تحقيق هدف الحكومة الأوسع المتمثل في إعادة بسط سيطرتها على منطقتي "الفاشر" و "نيالا" بعد الأعمال العدوانية التي قامت بها الحركة في تشرين الثاني/نوفمبر. ويمكن تفسير التوقيت باستغلال الحكومة لآخر فرصة ممكنة للحد من مناطق نفوذ حركة التمرد في دارفور قبل احتتام المحادثات بين الشمال والجنوب في نهاية السنة وقبل إنشاء حكومة الوحدة الوطنية؛

(ب) هناك حشد للقوات المحاربة والأسلحة على جانبي الصراع، بما يشمل حركتي التمرد والمليشيات المتحالفة مع الحكومة. وقد أعلن رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي لوقف إطلاق النار، في خطابه أمام اجتماع اللجنة المشتركة في أبوجا يوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أن كمية الأسلحة والذخائر التي جُلبت إلى دارفور لمقابلة حشد القوات الحالي في المنطقة كمية هائلة بحيث لم يعد السؤال هو عما إذا كان القتال سيندلع أم لا وإنما أصبح عن موعد اندلاعه. ويشير ذلك إلى انتهاك ما قضت به الفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، وهو أن تتخذ جميع الدول التدابير اللازمة لمنع بيع الأسلحة والمواد ذات الصلة إلى الكيانات والأفراد العاملين في دارفور؛

(ج) أدى عدد من الأحداث إلى نزوح هائل للمدنيين والمشردين داخليا. ففي شمال دارفور، كان نحو ١٦ ٠٠٠ شخص من المشردين داخليا قد تجمعوا حول "ثابت" قادمين من "طويلة"، اضطروا إلى الفرار مرة أخرى بسبب العمليات التي نفذتها الحكومة يومي ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر. ومن بين المشردين داخليا أُسر تشتت إلى مواقع التجمع الكبيرة القائمة للمشردين داخليا عقب هجوم حركة تحرير السودان في منطقة طويلة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر. ويهمني التعرف بشكل دقيق على أماكن وجود أشخاص مشردين داخليا وسكان مقيمين عددهم ٦٠ ٠٠٠ شخص تقريبا فروا عقب الهجمات التي قامت بها حكومة السودان في "لبدو" و "مارلا" في ١٩ كانون الأول/ديسمبر والتي يجري التحقيق فيها، ونتيجة لتصاعد التوتر في "مهاجرة" في منتصف كانون الأول/ديسمبر؛

(د) أرغمت حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان على اتخاذ موقف دفاعي لحماية معاقلها مما خفض كثيرا عدد الهجمات التي يمكن أن تبادر بها. وعلاوة على ذلك، حدث انحسار في أعمال السطو. بيد أن ذلك لم يؤثر على عمليات خطف المركبات ونهب الوقود التي تقوم بها الحركة والتي تستهدف سلعا أساسية تكتيكية ذات أهمية حيوية. ويمكن أن يستشف من المصادمات في غرب كردفان حدوث امتداد للصراع إلى مواقع ذات أهمية استراتيجية كبيرة خارج دارفور؛

(هـ) في عودة إلى الأنماط التي شوهدت قبل عدة أشهر، تشير تقارير لجنة الاتحاد الأفريقي لوقف إطلاق النار إلى أن المليشيات الموالية للحكومة أو 'الجنجويد' تشارك في عمليات تطهير الطرق وأنها قامت بنهب قرى في غضون ذلك؛

(و) ظل النشاط العسكري في غرب دارفور محدودا، باستثناء بعض المصادمات البسيطة بين المليشيات القبلية. بيد أن التوترات تظل قائمة نسبة لوجود مؤشرات على أن القوات الحكومية تتأهب للقيام بعملية عسكرية رئيسية في منطقتي "صليعة/جبل مون". كما سيتوقف احتمال وقوع قتال عنيف على ما إذا كانت "الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية" ستلتزم باتفاقها مع الحكومة الذي دخل حيز النفاذ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، والذي ينص على ما يلي: (أ) أن تحترم الحركة، في جملة أمور، اتفاق انجمنينا المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، واتفاق أديس أبابا المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٤، وبروتوكولي أبوجا المؤرخين ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛ و (ب) أن يتم تحديد مواقعها في أماكن ثابتة في غضون فترة لا تتجاوز شهرين؛

(ز) لوحظ اتجاه جديد في طبيعة العنف والتضييق على موظفي المنظمات الدولية غير الحكومية. ففي حين أن الهجمات لم تكن تهدف في السابق سوى إلى نهب الإمدادات والسلع، شهد شهر كانون الأول/ديسمبر أعمال قتل وهجمات شرسة على الموظفين مما أرغم بعض الوكالات على مغادرة دارفور؛

(ح) أدى قتل شخصين في مخيمات المشردين داخليا إلى التسبب في حالة من الانزعاج الشديد. وهذا هو أول حادث يقتل فيه مشردون داخليا داخل مخيمهم وسيؤدي ذلك إلى زيادة شعورهم بانعدام الأمن. وإذا حدث المزيد من أعمال القتل هذه داخل المخيمات، فقد يؤدي الأمر إلى هجرة المشردين داخليا من جديد إلى مخيمات أخرى في دارفور؛ ويمكن أن يتسبب ذلك أيضا في انتقالهم إلى مخيمات خارج الحدود السودانية؛ أو قد يشعرون بأنهم مرغمون على العودة إلى أماكنهم الأصلية سعيا إلى الإقامة في بيئة آمنة.

### ثالثا - التدابير التي اتخذتها الحكومة لامتثال التزاماتها المتصلة بالجنجويد، ووضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب، وبناء الثقة

١٦ - تواصل الحكومة تجاهل التزاماتها القائمة بموجب الفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، والتي طالبها المجلس فيها بتقديم معلومات إلى لجنة الاتحاد الأفريقي لوقف إطلاق النار فيما يتعلق بأدائها بموجب القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤) واتفاق انجمنينا لوقف إطلاق النار بشأن اعتقال أفراد مليشيات الجنجويد ونزع سلاحهم. ولم تُدع اللجنة بعد للتحقق من أي أنشطة نزع سلاح تقوم بها الحكومة. وكما أوردت في تقريرها السابق (S/2004/947)،

فخلال اجتماع اللجنة المشتركة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، طلب الاتحاد الأفريقي إلى الحكومة أن توافيه بخطة وجدول زمني لنزع سلاح الجنجويد والمليشيات الأخرى. ولم تُقدّم أي تقارير. وعلاوة على ذلك، وكما لاحظت في تقاريري الثلاثة السابقة (S/2004/947، S/2004/881، و S/2004/787)، لم تف الحكومة بالالتزام الذي أعلنته في اجتماع آلية التنفيذ المشتركة في ١٧ أيلول/سبتمبر، وهو تقديم تفاصيل خطة لإنشاء لجنة لجمع الأسلحة. ولم تُقدّم خطة من هذا القبيل إلى ممثلي الخاص.

١٧ - ولا يزال الإفلات من العقاب مستمرا في دارفور. وطوال شهرين متتاليين، لم تبد أي مؤشرات على اتخاذ الحكومة إجراءات لاعتقال قادة الجنجويد وتقديمهم إلى العدالة امتثالا للمطالبات المتكررة الصادرة عن مجلس الأمن منذ اتخاذ القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤).

١٨ - ولم تتعافى الحكومة وحسب عن اعتقال أعضاء المليشيات لجرائمهم السابقة، بل لم تتخذ إجراءات فعالة لوقف أعمالهم الانتقامية. وعلى العكس من ذلك، فقد عادت الحكومة إلى إشراك المليشيات في عمليات عسكرية مشتركة. ويجب اتخاذ إجراءات لحماية الضعفاء من الجنجويد وغيرها من المليشيات المسلحة ومجموعات الخارجين على القانون. والتقارير التي توردها لجنة الاتحاد الأفريقي لوقف إطلاق النار بأن الحكومة لا تزال تعمل جنبا إلى جنب مع المليشيات التي تقوم بنهب وإحراق القرى خلال العمليات العسكرية لا تؤدي إلى تناقص مصداقية الدوافع وراء أعمال الحكومة وحسب، وإنما تشكل أيضا انتهاكا لاتفاقها وتمثل تحديا واضحا لطلبات مجلس الأمن المتكررة.

١٩ - وخلال زيارات قام بها إلى مخيمات المشردين داخليا نائب ممثلي الخاص للشؤون الإنسانية وبعض وكالات العمل الإنساني، اشتكى شيوخ قبائل ومسنون من استمرار انعدام الأمن حول المخيمات. ويشير المزيد من التقارير إلى الصعوبات التي تواجه النساء من المشردين داخليا في جمع الحطب والقش خارج المخيمات، حيث يعتمد رجال يقومون بأعمال الدورية في المنطقة إلى أخذ هذه المواد التي تستخدم وقودا بصورة قسرية منهن. وعدم قيام الشرطة المتمركزة حول المخيمات بحماية هؤلاء المشردين والتصدي للحوادث الأمنية ومعالجة الشكاوى أدى إلى تزايد عدم ثقة المشردين داخليا بالشرطة.

٢٠ - وزارت السودان في الفترة من ٧ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر لجنة التحقيق الدولية المنشأة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وواصلت اللجنة عملها بزيارة مفوضيتها إلى أديس أبابا وأسمرال للالتقاء بـ ممثلي الاتحاد الأفريقي وغيرهم من العناصر الفاعلة الأخرى ذات الصلة. وواصل فريق اللجنة المؤلف من محققين قانونيين ومحللين وخبراء في الطب الشرعي العمل في السودان للتحقيق في الأنباء التي ترد عن ادعاءات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون

الإنساني. ويتوقع أعضاء اللجنة أن يعودوا إلى السودان في النصف الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، قبل أن تقدم اللجنة تقريرها النهائي بحلول ٢٥ كانون الثاني/يناير.

## رابعاً - الحالة الإنسانية في دارفور

٢١ - لم تتحسن الحالة الإنسانية في دارفور منذ صدور تقرير الأحيار، حيث أن فوائد ازدياد المساعدة الإنسانية قابلها تدهور في الحالة الأمنية مما تسبب في جولة جديدة من عمليات التشريد وفي زيادة تعرض المدنيين. وعدد الأشخاص المتضررين من الصراع يبلغ الآن ٢,٢ مليون شخص، منهم نحو ١,٧ مليون مشرد داخلياً حسب أرقام ١ كانون الأول/ديسمبر، وهذا يعني زيادة عدد المتضررين بأكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص منذ الشهر السابق. والأشد من ذلك أن استمرار انعدام الأمن في دارفور قد أدى إلى ازدياد تدهور الحالة الخطيرة أصلاً بالنسبة لحوالي ١٠٠ ٠٠٠ شخص. وكان معظم هؤلاء قد تشرد أصلاً؛ وفي حالات عديدة تضاعفت المشاق الحادة التي تعين عليهم أن يواجهوها باضطرارهم إلى الهرب مرة أخرى حفاظاً على حياتهم والاستقرار من جديد في ظروف قاسية وعدائية.

٢٢ - واستمرار عمل الوكالات الإنسانية في المناطق التي لا يزال الوصول إليها متاحاً أدى إلى توفير المأوى والمواد غير الغذائية إلى ٧٠ في المائة تقريباً من المشردين داخلياً حتى ١ كانون الأول/ديسمبر. وعدد من بإمكانهم الحصول على مياه نظيفة هو أقل بقليل من نصف عدد المتضررين من الصراع البالغ ٢,٢ مليون شخص، وعدد من تتوفر لهم خدمات المرافق الصحية هو نصف عدد المشردين داخلياً الذي يبلغ ١,٧ مليون شخص. وأبقي على مستوى التغطية بالرعاية الصحية الأولية والثانوية عند ٦٤ في المائة و ٤٥ في المائة على التوالي. ووزع برنامج الأغذية العالمي أكثر من ٢٢ ٠٠٠ طن متري من الأغذية، مما يغطي ٦٠ في المائة من السكان المتضررين.

٢٣ - وفي حين أن الحالة الأمنية مستقرة نسبياً في غرب دارفور، يؤدي انعدام الأمن إلى انخفاض المساعدة الإنسانية في كل من جنوب دارفور وشمال دارفور. وفي شمال دارفور، أدى عدم إمكانية التنبؤ بالحالة الأمنية إلى اتسام عمليات توصيل المساعدة بعدم الاتساق وعدم الموثوقية في غالبية المناطق. وأدت عمليات التشرد الإضافية إلى زيادة العبء على التجمعات والمواقع الحالية للمشردين داخلياً، حيث تسببت في الضغط بصفة خاصة على المتاح من المياه والمرافق الصحية. وتسبب الهجوم على "طويلة" في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر في إيقاع أضرار شديدة، حيث أن منظمات غير حكومية عديدة وجميع وكالات الأمم المتحدة اضطرت إلى تعليق عملياتها مؤقتاً. والهجمات التي استهدفت مواقع قريبة بعد ذلك يومي ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر أدت إلى دورة أخرى من التشرد وفرض القيود على

العمليات الإنسانية دامت عدة أيام. والمشردون داخليا الذين تفرقوا عقب الهجوم على "طويلة" تجمعوا مرة أخرى في المخيمات الكبيرة القائمة، لا سيما في "الفاشر" و "أبو شوك" و "ثابت" و "قلاّب". وعلى سبيل المثال، فقد وصل إلى "أبو شوك" ١٥ ٠٠٠ شخص تقريبا من المشردين داخليا من "طويلة" وتجمع آخرون عددهم ١٦ ٠٠٠ شخصا في "ثابت". وعلاوة على ذلك، فنتيجة للقتال الذي نشب مؤخرا، لم يبق في "مارالا" سوى ١ ٥٠٠ شخص من المشردين داخليا والسكان المقيمين البالغ عددهم ٨ ٠٠٠ شخص، وغادر "لبدو" أغلب المشردين داخليا البالغ عددهم ٣ ٠٠٠ شخص وأغلب السكان المقيمين البالغ عددهم ١١ ٠٠٠ شخص، حيث أحرقت البلدة جزئيا. وتمكنت منظمات العمل الإنساني من تحديد مكان ١٠ ٠٠٠ مشرد داخليا قادمين من "لبدو" لجأوا إلى الريف جنوب "شريعة"، وهي تبذل جهودا لتقديم المساعدة إليهم. وفي "مهاجرة"، يقدر أنه لم يبق سوى ٢٠ في المائة تقريبا من المشردين داخليا والسكان المقيمين الذين يتراوح عددهم بين ٤٠ ٠٠٠ و ٥٠ ٠٠٠ شخص. وورد أن بقية السكان محتبسون في الأدغال المحيطة. وفي جنوب دارفور، فإن وصول أشخاص مشردين داخليا تشردوا حديثا إلى التجمعات المكتظة بالفعل تسبب في الضغط أيضا على الموارد المحدودة، مما يزيد من خطر الإصابة بالمرض ويزيد من صعوبة إدارة المخيمات. وستقدم مساعدة إضافية إلى المخيمات المتضررة في الأسابيع المقبلة لتلبية الزيادة في الاحتياجات.

٢٤ - وأظهرت دراستان نشرتا حديثا لمخيمات المشردين داخليا في شمال دارفور أن السكان في حالة من التعرض والهشاشة وأهم يعتمدون كلية تقريبا على المعونة الإنسانية. ومعدل سوء التغذية العام الذي يبلغ ٢٧ في المائة في مخيم "أبو شوك" مثير للقلق بشكل خاص، بالنظر إلى أنه يتجاوز بقدر كبير الحد الأدنى للطوارئ، وإلى أن مخيم "أبو شوك" هو المخيم الأفضل إعدادا في شمال دارفور ويتلقى شحنات مستمرة من المعونة الغذائية. وبأخذ هاتين الدراستين الاستقصائيتين بوصفهما مؤشرين غير مباشرين على الحالة الإنسانية في شمال دارفور، فإن استمرار الاتجاه الذي ساد في فترة الشهرين إلى الثلاثة شهور الماضية فيما يتصل بانعدام الأمن وضعف الحصول على الخدمات يمكن أن يؤدي إلى تدهور مريع في حالة التغذية لهؤلاء السكان المتضررين، مما يتسبب في ارتفاع حاد في معدل الوفيات. وفي جنوب دارفور، في الوقت نفسه، أفادت منظمة أطباء بلا حدود الهولندية عن حدوث انخفاض منتظم في عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والذين يحتاجون إلى تغذية علاجية وتكميلية في "كاس"، وهو مؤشر على أن الحالة العامة ربما تكون قد استقرت بالنسبة للسكان المتضررين في تلك المنطقة.

٢٥ - والحالة الأمنية الراهنة جعلت من شبه المستحيل كذلك على غالبية سكان المجتمعات المحلية أن يعودوا إلى أراضيهم وأن يستأنفوا الزراعة. ويشير تقرير صدر مؤخرا عن لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى أن أقل من ثلث المحصول المعتاد قد زرع في أيار/مايو، مما أسفر عن انخفاض حاد في الحصاد. وأدى انعدام الأمن أيضا إلى عدم حصاد بعض المحاصيل. ومع فشل حصاد عام ٢٠٠٤، فإن عدد الأشخاص الذين يعتمدون على المساعدة الإنسانية سيزداد أكثر في عام ٢٠٠٥.

٢٦ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٤، شهد السودان تفشيا لمرض شلل الأطفال، عندما اكتُشف فيروس المرض أول مرة في غرب دارفور بعد أن ورد من بلد مجاور. وأدى ذلك إلى استجابة فورية من دوائر العمل الإنساني، حيث قامت بحملة تحصين استهدفت أكثر من مليون طفل في جميع ولايات دارفور في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٤. وشملت حملة التحصين التي جرت في آب/أغسطس غرب كردفان، وذلك عقب ظهور حالة ثانية من شلل الأطفال. ورغم حملات التحصين، يبلغ السودان عن زيادة عدد حالات الإصابة بالمرض منذ بداية انتشاره. وحتى اليوم، فقد أصيب ٧٩ طفلا بالشلل نتيجة لفيروس المرض، ويتوقع أن يزداد العدد. وتقوم دوائر العمل الإنساني بتعبئة الموارد للقيام بحملة تحصين ثانية في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ للوصول إلى المناطق التي لم يتم الوصول إليها في السابق. وقد دعا ممثلي الخاص الحكومة وجميع الحركات في السودان إلى تحديد ثلاثة "أيام هدوء" في هذه الفترة بإبقاء القوات العسكرية في ثكناتها ورفع جميع القيود على التنقل.

## خامسا - التمويل

٢٧ - حتى منتصف كانون الأول/ديسمبر، تم الوفاء بنحو ٨٥ في المائة من احتياجات الأمم المتحدة البالغة ٥٣٥ مليون دولار للعمليات في دارفور وتشاد. وهذا جزء من جملة التبرعات المعلنة المؤكدة والالتزامات التي عقدها المجتمع الدولي لمواجهة أزمة دارفور وقد بلغ قدرها ١,١ بليون دولار منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ويشمل هذا المبلغ الأخير مساهمات إلى وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية في تشاد ودارفور، وأنشطة رصد الاتحاد الأفريقي لوقف إطلاق النار.

٢٨ - وخطة عمل عام ٢٠٠٥ للسودان، وهي خطة العمل التي أُطلقت في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، تلقت بالفعل ردا إيجابيا من المانحين. وقد أعلن المانحون بالفعل تبرعات لهذه الخطة الموحدة التي تشمل جميع القطاعات بدءا بالإغاثة وانتهاء بإعادة التعمير والتنمية. وكما أُوردت في السابق، فإن الاحتياجات المالية من أجل الأنشطة الإنسانية المنقذة للحياة والمدمجة للحياة بالنسبة لدارفور تتجاوز ٦٢٠ مليون دولار، من جملة ١,٥ بليون دولار للسودان

ككل. وأود أن أشكر المانحين على استجابتهم الأولية السريعة لهذه الخطة وأشجعهم على مواصلة المساهمة في جهود الإغاثة التي تستهدف ملايين الضعفاء في السودان في ظل استمرار هذه الحالة غير المستقرة.

## سادسا - إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية

٢٩ - أدى انعدام الأمن في أجزاء من شمال وجنوب دارفور إلى إغلاق الطرق الرئيسية ومناطق العمليات الرئيسية، مؤقتاً، مما حال دون إمكانية استمرار الوصول إلى أكثر من ٣٣٠.٠٠٠ من الناس المحتاجين. وفيما طرأ تحسن طفيف على الحالة في جنوب دارفور منذ تشرين الثاني/نوفمبر، عاق العمليات في شمال دارفور ازدياد ترددي الأمن.

٣٠ - ولقد أدى الهجوم الذي شنته قوات المتمردين، في أواخر كانون الأول/ديسمبر، على غبيشة (في غرب كردفان) وما تبعته من أعمال انتقامية من جانب الحكومة، إلى تعليق برنامج الأغذية العالمي لثلاث قوافل تحمل أكثر من ٣٠٠ طن متري من المعونات الغذائية إلى دارفور. وقد أدت هذه الأحداث إلى الإغلاق التام للطرق البرية المؤدية من وسط السودان إلى إقليم دارفور، وسيؤثر هذا تأثيراً شديداً في إيصال معونات إنسانية تمس إليها الحاجة كثيراً. وأدى احتجاز الشاحنات التجارية التابعة لبرنامج الأغذية العالمي وسائقها إلى تردد الكثير والكثير من شركات النقل في قبول نقل الأغذية إلى الإقليم، وخصوصاً إلى جنوب دارفور. ويتوقع برنامج الأغذية العالمي أن يكتمل ترحيل ٧٠ في المائة فقط من الشحنات الغذائية المخططة في كانون الأول/ديسمبر، ولا يمكن الآن تجميع مخزونات لشهر كانون الثاني/يناير.

٣١ - وقرر صندوق المملكة المتحدة لإنقاذ الطفولة وقف عملياته في جميع ولايات دارفور الثلاث، وسحب موظفيه الـ ٣٥٠، نتيجة لوفاة أربعة من موظفيه بطريقة مأساوية في حادثتين منفصلتين خلال الشهرين الماضيين. ويجب إدانة هذه الهجمات الوحشية بأقوى العبارات. فموظفو المساعدة الإنسانية محايدون أتوا لمساعدة ضحايا العنف في دارفور. وكون هؤلاء الموظفين أصبحوا مستهدفين من قبل المجموعات المسلحة يشكل في حد ذاته صعوبات خطيرة للوصول للمنظمات الإنسانية، مع ما لذلك من عواقب وخيمة على مستقبل المساعدات. وعلى جميع الأطراف أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن أعمال محاربيها وأن تضمن امتثالها الكامل للقانون الإنساني الدولي.

٣٢ - ومنذ أن وقَّعت الأمم المتحدة والحكومة بياناً مشتركاً في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤، يتم بموجبه وقف اختياري لجميع القيود على وصول منظمات المساعدة الإنسانية، حافظت

الحكومة بصفة عامة على هذا الوقف الاختياري، بالرغم من وجود عدد محدود من المشاكل المتعلقة بالتأشيرات أبلغتها المنظمات غير الحكومية هذا الشهر. فقد كان إعلان الحكومة عن أوامرها بإبعاد رئيسي منظمين غير حكوميين دوليتين مرموقتين مبعث قلق كبير للدوائر الإنسانية والدبلوماسية. وبالرغم من أن الحكومة علقت قرارها بعد ذلك، عادت وطلبت مرة أخرى إلى رئيس إحدى المنظمين مغادرة البلد في ٢ كانون الأول/ديسمبر بحجة التورط في مخالفة في معاملة تتعلق بطلب تأشيرة. فالإجراءات المتخذة ضد هاتين المنظمين تعوق تقديم المساعدات الإنسانية الحيوية، بل وتشكل محاولة غير مبررة للتدخل في استقلالية عملهما.

٣٣ - ولقد استمر مستوى وصول المنظمات الإنسانية إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة حركة/جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة يتدنّى بصورة مطردة بسبب عدم تعاون القادة الميدانيين وضعف الاتصال بينهم وبين قياداتهم. وعلى الرغم من أن العمل مستمر في بعض هذه المناطق، تزداد الحاجة إلى المزيد والمزيد من المساعدات، ولا يمكن توفير هذه المساعدات في ظل استمرار قادة حركة/جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة في تقييد التنقل، وفرض شروط غير ضرورية بل ومستحيلة على وكالات المساعدات الإنسانية.

٣٤ - وكما أوردت في تقرير الشهر الماضي، فإن المناطق الواقعة تحت سيطرة المتمردين في شمال وجنوب دارفور تظل هي أصعب المناطق في إمكانية وصول وكالات المساعدة الإنسانية إليها. ولم يصبح وصول موظفي المساعدات الإنسانية ممكناً حتى الآن إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية، غير أن الحكومة، بناء على الاتفاق الذي توصلت إليه مع الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية، في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، أكدت في اجتماع آلية التنفيذ المشتركة، في نفس اليوم، أنها ستبدأ مباشرة في تأمين سبل وصول منظمات المساعدات الإنسانية إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية.

## سابعاً - الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين

٣٥ - لم ترد تقارير عن إعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن بطريقة قسرية، خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. ويعتبر هذا تحسناً، مقارنة بعمليات إعادة التوطين القسرية التي جرت الشهر السابق في جنوب وشمال دارفور، نتيجة للتعامل الإيجابي مع السلطات المحلية واتخاذ نهج أكثر تنظيماً في عمليات إعادة التوطين والإعادة إلى الوطن. وتتعاون وكالات المساعدة

الإنسانية، والسلطات الحكومية وممثلو المشردين داخليا، في معالجة مسألة عمليات الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين الطوعية في جميع ولايات دارفور الثلاث.

٣٦ - وتم إنشاء فريق عامل في إطار آلية تنسيق الإدارة، في نيالا (جنوب دارفور)، لإجراء تقييمات تقنية واجتماعية لمواقع محتملة لإعادة التوطين حددتها السلطات الحكومية والمشردون داخليا و المنظمات الدولية. وقد قام الفريق بتقييم المواقع التي اقترحتها الحكومة وقرر أنها غير ملائمة لإعادة التوطين لأسباب أمنية وشواغل أخرى. ويقوم الفريق حاليا بتقييم عدد من المواقع الإضافية المقترحة. وقد ذكرت السلطات الحكومية ظروف الاكتظاظ في المخيمات والهواجس الأمنية كأسباب رئيسية استدعت مناقشة إمكانية إعادة توطين نحو ١٠٠ ٠٠٠ مشرد داخلي في مخيم كلما ومواقع للمشردين داخليا داخل مدينة نيالا.

٣٧ - وفي غرب دارفور، أعلنت السلطات المحلية عن برنامج لإصلاح المواقع، وقدمت إلى دوائر المساعدات الإنسانية قائمة تضم زهاء الـ ٧٠ موقعا، حددت أنها مناطق من المقرر إصلاحها لتيسير عودة السكان المشردين. وقد أكدت دوائر المساعدات الإنسانية، بما في ذلك نائب الممثل الخاص للشؤون الإنسانية الذي سافر إلى الجنيينة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر لمعالجة هذه المسألة، على ضرورة أن تجري مناقشة الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين على أساس إجراءات متفق عليها، وعلى المعايير الدولية ذات الصلة والقانون الإنساني الدولي. وقد تعاونت السلطات المحلية تعاوننا طيبا في هذه المسألة.

٣٨ - وفي شمال دارفور، فرغ الشركاء في المساعدات الإنسانية من إجراء دراسة استقصائية بشأن إعادة المشردين داخليا إلى أوطانهم، تلقي الضوء على الأوضاع المعيشية الراهنة للمشردين داخليا، وتقييم العوامل التي تؤثر على عودتهم طواعية إلى أماكنهم الأصلية، والمساعدات التي يتوقع المشردون داخليا أن يتلقوها. وقد شملت الدراسة الاستقصائية خمسة في المائة من الأسر المعيشية للمشردين داخليا من ست مناطق تجمعات ضخمة للمشردين داخليا في شمال دارفور حيث حرت ضغوط شديدة على المشردين داخليا لحملهم على العودة. وستوفر المعلومات التي تم جمعها عناصر للتخطيط المناسب والملائم من ناحية التوقيت للتدخلات حين تتوفر الشروط اللازمة للعودة.

## ثامنا - حقوق الإنسان وحمايتها

٣٩ - أدت "عمليات تطهير الطرق" التي قامت بها الحكومة إلى حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، شملت القتل والاعتقالات التعسفية وتدمير المنازل، بالرغم من صعوبة تأكيد الاتجاه في إجمالي عدد الاعتقالات التعسفية.

٤٠ - وتالت، خلال كانون الأول/ديسمبر، التقارير عن الاغتصاب والتحرش الجنسي. وما يزال الضحايا يجمعون عن الإدلاء بشهادتهم ضد مرتكبي الجرائم، إذ أنهم تحت المراقبة الدائمة من قبل الشرطة ومسؤولي الأمن الوطني، ولا تزال الشرطة، في كثير من الحالات، ترفض تسجيل الشكاوى. فعلى سبيل المثال، يُزعم أن ثلاث نساء تعرضن للاغتصاب من مسلحين في زي عسكري على ظهور الجمال، فيما كن يجمعن الحطب والقش خارج مخيم دريج للمشردين داخليا، في ٢ كانون الأول/ديسمبر، وذهبن بعدها إلى الشرطة للإبلاغ عن الحادث ولكن الشرطة ردهن. وحرمن كذلك من العلاج بالمستشفيات، ولكنهن تلقين العلاج بمستوصف لمنظمة غير حكومية دولية. فإذا أفصح الضحايا بما تعرضوا له إلى موظفي المساعدات الإنسانية أصبحوا عرضة للاستجواب والمضايقات.

٤١ - وفي تطور إيجابي، أصدر وزير العدل منشورا أزاح بعض العقبات أمام ضحايا الاعتداء الجنسي. وأصبح الآن واضحا أن إجراءات التحقيقات يمكن أن تبدأ من دون انتظار إجراء الكشف الطبي، على أن يجرى هذا الكشف قبل إحالة القضية إلى المحكمة. ويجوز للضحايا إجراء هذا الكشف ليس فقط بالمستشفيات العامة بل والمستوصفات الطبية الخاصة المعترف بها من وزارة الصحة، بما في ذلك تلك التي تديرها المنظمات غير الحكومية. وقد أفادت وزارة العدل بأن المحاكم في الفاشر فصلت، خلال الشهرين الماضيين، في ست قضايا اغتصاب، وأدين مرتكبو هذه الجرائم إما بالاغتصاب أو بالشروع في الاغتصاب في أربع قضايا.

٤٢ - وتظل الشروط التي يسمح بموجبها لمراقبي حقوق الإنسان بزيارة أماكن الاحتجاز موضوع نقاش مع سلطات الخرطوم والسلطات المحلية. فقد وافقت السلطات المحلية في شمال وغرب دارفور بالسماح بزيارة السجون ومراكز الاحتجاز التابعة للشرطة غير أن محاولة المراقبين زيارة أحد السجون في شمال دارفور باءت بالفشل إذ أُبلغ المراقبون أنهم يحتاجون إلى إذن كتابي مسبق، على أن يسمح لهم بزيارة المحكوم عليهم فقط. وقد أوضحت سلطات الخرطوم أنها لا تسمح بزيارة المحتجزين أثناء مرحلة التحقيق معهم، ولا يشمل الإذن زيارة مراكز الاعتقال التابعة للأمن القومي أو الاستخبارات العسكرية التي يتردد كثيرا وقوع حالات التعذيب فيها. وتقف الحكومة، في كلتا الحالتين، موقفا غير مقبول كليا.

٤٣ - واعتمدت الأمم المتحدة، في تشرين الأول/أكتوبر، استراتيجية شاملة لحماية المدنيين وتبع ذلك، في كانون الأول/ديسمبر، إنشاء أفرقة توجيهية للحماية في دارفور سواء على مستوى الخرطوم أو المستويات الميدانية. وشملت عضويتها ممثلين من المنظمة الدولية للهجرة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية حقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة

الإغاثي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومن ثلاث إلى خمس منظمات غير حكومية عاملة في مجال الحماية في دارفور، والاتحاد الأفريقي، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، بصفة مراقبين. وستتبع هذه الأفرقة نهجا تعاونيا في تعاملها مع مختلف قضايا الحماية، وستكون القوة الدافعة لجمع ونشر المعلومات عن الحماية ولتحديد الاستراتيجيات الخاصة بالتدخلات والدعوة.

٤٤ - ويظل عدد مراقبي حقوق الإنسان غير كاف. إذ كان عددهم عشرة في كانون الأول/ديسمبر، ثلاثة مراقبين في كل ولاية من ولايات دارفور وموظف اتصال في الخرطوم. ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد كثيرا في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير. وفي كانون الأول/ديسمبر، عين المفوض السامي لحقوق الإنسان، مستشارا أقدم لحقوق الإنسان في السودان، تولى في نهاية الشهر مسؤولياته عن توجيه الأنشطة الخاصة بالمكتب في دارفور وتكامله بفعالية مع بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان. وطلبت البعثة، بدورها، مكونا لحقوق الإنسان قوامه ٥١ موظفا دوليا لحقوق الإنسان، و ٢١ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة، وموظفين وطنيين ومحليين للدعم.

## تاسعا - العملية السلمية في دارفور

٤٥ - أثناء اجتماع آلية التنفيذ المشتركة، في ٥ كانون الأول/ديسمبر، سألت الحكومة الآلية عما إذا كانت توصي بأن تقيم الحكومة اتصالات بحركة التمرد الجديدة، الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية. ونصحها الشركاء في آلية التنفيذ المشتركة بألا تفعل، في حين قال ممثلي الخاص إنه يتوقع من الحكومة أن تناقش مع الحركة القضايا الإنسانية والأمنية، على أن تتوخى الحذر من دعوتها إلى مباحثات سياسية لأنها إن فعلت ذلك ستجد أنها كسبت شريكا ولكنها ستفقد آخر في نفس الوقت، وهو بالتحديد حركة العدالة والمساواة. ونصح الشركاء في آلية التنفيذ المشتركة الحكومة بألا تكافئ الحركات التي تحارب من أجل الوصول إلى طاولة المفاوضات، وقالت إنه ينبغي أيضا إعطاء المجموعات غير المسلحة فرصة المشاركة في المفاوضات.

٤٦ - ومنذ تقرير الأخير إلى المجلس، استؤنفت المفاوضات في أبوجا، في الفترة من ١٠ إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، بين الحكومة وحركة/جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة. وكان القصد من المباحثات هو التركيز على التوصل إلى إعلان مشترك للمبادئ يرسى الأساس لتسوية سياسية للأزمة. ولكن للأسف فإن عملية تطهير الطرق التي شرعت في تنفيذها الحكومة عشية المباحثات، إضافة إلى عدم الالتزام من جانب حركة/جيش تحرير السودان، أديا إلى إضعاف المباحثات وانفضاضها. وتجري الأطراف حاليا، بمساعدة

الاتحاد الأفريقي وتشاد، اتصالات من أجل تثبيت وقف إطلاق النار بهدف استئناف المباحثات السياسية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وقد تضررت مصداقية العملية السلمية في دارفور كثيرا، بسبب هذه الانتكاسة والانتهاكات المتواصلة لاتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. ولا بد أن تبذل الأطراف والمجتمع الدولي جهودا جادة ودؤوبة ومتضافرة من أجل إعادة عملية أبوجا إلى مسارها والمساعدة في دفعها إلى الأمام.

٤٧ - وفيما كانت الحكومة وحركة العدالة والمساواة ممثلتين بنفس المستوى السابق، اختارت القيادة العليا لحركة/جيش تحرير السودان، في أحدث جولة مباحثات في أبوجا، ألا تشارك، بالرغم من المناشآت المتكررة من أعضاء المجتمع الدولي. هذا، وفي حين أبدت الحكومة وحركة العدالة والمساواة استعدادهما لمناقشة إعلان المبادئ، رفض وفد حركة/جيش تحرير السودان الدخول في مباحثات سياسية إلى حين استتباب الحالة الأمنية على الأرض. وفي نفس الوقت، استمرت انتهاكات وقف إطلاق النار. ووفقا لتقرير من رئيس لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي، عُرض على الاجتماع الطارئ للجنة المشتركة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر في أبوجا، فقد تركزت الأسباب الرئيسية للانتهاكات في القضايا المتعلقة بنهب الماشية، وإقامة نقاط التفتيش على الطرق، وحركة وتجمع الجنود، وإصرار جميع الأطراف، بما فيها الميليشيات المسلحة، على انتهاج أسلوب الانتقام من أي عمل يقوم به طرف آخر.

٤٨ - وفي محاولة لإنقاذ المباحثات، طلب فريق الوساطة التابع للاتحاد الأفريقي من الحكومة وقف عملياتها وإعادة قواتها فورا إلى مواقعها السابقة، وطلب من الحركات وقف جميع الهجمات على الطرق وحركة المرور التجارية. وأعلنت لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي عن استعدادها للاضطلاع بالتحقق من الامتثال لذلك. وقد أُعيد التأكيد على هذه الشروط في اجتماع طارئ للجنة المشتركة عقد في أبوجا في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، وأيدها جميع ممثلي المجتمع الدولي الحاضرين في المحادثات، وأعاد التأكيد عليها بعد ذلك مبعوث خاص من الجماهيرية العربية الليبية. ولكن للأسف فقد دخلت الأطراف في جدال حول صياغات الشروط والخطوط المحددة للانسحابات النهائية بدلا من اتخاذ قرار حاسم لاستعادة الأمن على الأرض. وقد اجتمع الرئيس النيجيري أوباسانجو بالأطراف في اليوم الأخير من المحادثات وأكد لها أهمية الامتثال للشروط. ومن المقرر أن تجتمع اللجنة مرة أخرى في نجامينا في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ لمساعدة الأطراف في التوصل إلى اتفاق واضح وواقعي بشأن التدابير الفعالة لتعزيز وقف إطلاق النار. وآمل أن تتعاون الأطراف مع اللجنة المشتركة وتحترم تعهداتها السابقة وتلتزم باتفاق وقف إطلاق النار نصا وروحا ودون إبطاء، وتستأنف محادثاتها السياسية في كانون الثاني/يناير بروح صادقة للمصالحة والتوافق.

## عاشرا - الاتحاد الأفريقي

٤٩ - بالرغم من الدور الإيجابي للاتحاد الأفريقي في توفير تقييم محايد للوضع، وإزالة التوترات عن طريق الجهود الدبلوماسية وتوفير الأمن عن طريق الحضور، فإن عملياته في أواخر كانون الثاني/يناير قد عاقتها الهجمات على موظفيه، والقيود التي فرضت على حريته في العمل من مطارات دارفور.

٥٠ - وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، وأثناء بعثته التقييمية إلى عدوة عقب هجوم الحكومة على البلدة، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، جرى استهداف مراقب عسكري تابع للاتحاد الأفريقي مما أدى إلى تعرضه لإصابات طفيفة بطلقة نارية في الكتف. وفي حادثة أخرى وقع في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، تعرضت مروحية تابعة للاتحاد الأفريقي تحمل فريقا من مراقبي الاتحاد الأفريقي لإطلاق النار عليها من قبل مجهولين في جنوب دارفور. ولم ترد تقارير عن وقوع إصابات، غير أن المروحية أصيبت بمخروق من جراء الطلقات النارية. ويجري الاتحاد الأفريقي حاليا تحرياته حول الحالة. ونتيجة لهذا الحادث، اضطر الاتحاد الأفريقي لتعليق جميع رحلاته الجوية للرصد مؤقتا في جنوب دارفور. وتقع على الأطراف مسؤولية كفالة عدم تكرار مثل هذه الأحداث المؤسفة في المستقبل.

٥١ - وفي اجتماع آلية التنفيذ المشتركة المعقود في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، أُلح ممثل الاتحاد الأفريقي على إتاحة سبل الوصول الكامل للاتحاد، بما في ذلك استخدام المطارات، للاضطلاع بولايته في دارفور، خاصة وأن مراقبيه العسكريين منعوا من استخدام المطار عند محاولتهم القيام ببعثة تقييم في وقت سابق في لبدو. وطمأن وزير الخارجية الممثل بأن الحكومة تضمن سبل الوصول الكامل للاتحاد الأفريقي للاضطلاع بولايته في دارفور.

٥٢ - وتعتبر حادثة كبكايية، في ٢ كانون الأول/ديسمبر، مثالا على التدخل الدبلوماسي الناجح من جانب لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي، وتدلل على أهمية وجود قوات كافية على الأرض من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. فعندما انطلقت شائعات عن احتمال قيام مليشيات مسلحة بهجوم على سوق كبكايية، تدخلت لجنة وقف إطلاق النار، وناقشت المليشيات في استعداد بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان لحماية المدنيين إذا تعرضوا لهجوم، وأيضا اعترامها الدفاع عن نفسها في الظروف المماثلة. وقد كانت لمثل هذه الرسائل القوية أثرها الطيب، وعلى الأخص لأن القطاع المعني هو القطاع الذي جرى فيه نشر أكبر عدد من قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.

٥٣ - وتفيد بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بأنه بإضافة ١٩٦ جنديا غامبيا تم نشرهم مؤخرا، فإن لديها الآن ١٠٥٦ جنديا على الأرض، ساعدت الحكومة الألمانية في نقلهم. ويمثل ذلك العدد حوالي ثلث مجموع القوام البالغ ٣٢٠٠ جندي المزمع نشرهم بحلول شباط/فبراير ٢٠٠٥. ويتوقع وصول قوات لعنصر الحماية من السنغال ونيجيريا قبل ذلك.

## حادي عشر - العملية السلمية بين الشمال والجنوب

٥٤ - أرحب بتوقيع الحكومة السودانية وحركة/جيش تحرير السودان في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، الاتفاقيين الأخيرين من العملية السلمية بين الشمال والجنوب، ألا وهما الاتفاق بشأن طرائق تنفيذ البروتوكولات والاتفاقيات، والاتفاق بشأن وقف إطلاق النار الدائم وطرائق تنفيذ الاتفاقيات الأمنية. ويشكل هذان الاتفاقيان جزءا لا يتجزأ من اتفاق السلام الشامل. وأثني على المندوبين السودانيين لمثابرتهم حتى حققوا للمفاوضات اختتامنا ناجحا حسب الجدول الزمني المتفق عليه.

٥٥ - وأحيي أيضا الجهود الدبلوماسية الدؤوبة التي بذلتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بقيادة رئيس وسطائها المتفاني الجنرال لازاروس سومبيو، إذ كانت تلك الجهود حاسمة في التوصل إلى الاتفاق النهائي، وأشكر الحكومة الكينية، على دعمها المتواصل للمفاوضات، وأشكر الحكومات الأخرى، وبخاصة حكومات المجموعة المراقبة للعملية السلمية، لما قدمته من مساعدات كبيرة.

٥٦ - وأتطلع إلى اليوم الذي يتم فيه توقيع اتفاق السلام الشامل، الذي أبدت الأمم المتحدة استعدادها للقيام فيه بدور هام. وسيحدد هذا الدور بالتفصيل في تقرير سأقدمه إلى مجلس الأمن عملا بقراره ١٥٤٧ (٢٠٠٤) و ١٥٧٤ (٢٠٠٤)، اللذين أعلن فيهما استعداده للنظر في إنشاء عملية دعم للسلام تابعة للأمم المتحدة، لدعم تنفيذ اتفاق سلام شامل، وطلب إليّ أن أقدم توصيات بشأن حجم هذه العملية وهيكلها، وولايتها، وذلك في أقرب وقت ممكن عقب توقيع اتفاق السلام الشامل.

٥٧ - بيد أنه يساورني القلق من أنه مع قرب موعد التوقيع الرسمي لاتفاق السلام الشامل، لم يتم بعد الاتفاق على الأساس الذي يسمح لبعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان ببدء أنشطتها السابقة للانتشار، بما في ذلك بعثات الاستطلاعات العسكرية، في المناطق الخاضعة لحركة/جيش تحرير السودان. وهذه الأنشطة ذات أهمية حاسمة لنجاح عملية دعم السلام التي ينبغي أن تنطلق على جناح السرعة، في بيئة جنوب السودان الشديدة الوعورة. فالتحديات السوقية والجغرافية والأمنية هائلة. وآمل أن تكون حركة/جيش تحرير السودان على العهد

الذي قطعته شفويا لي ولكبار معاوني، وأن تستجيب فوراً لطلب مجلس الأمن بالتعاون التام مع الأمم المتحدة لتمكين بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان من إكمال أعمال التحضير لنشر بعثة مكتملة لدعم اتفاق السلام الشامل.

## ثاني عشر - ملاحظات ختامية

٥٨ - بعد سفري إلى السودان بستة أشهر، وبعد موافقة الحكومة على البيان المشترك، فإن الوضع السياسي يتسم بالجمود. ولا يزال الوضع الأمني سيئاً جداً. أما فيما يتعلق بوصول المساعدة الإنسانية، فإن الوضع ليس واضحاً.

٥٩ - ولم تؤد المباحثات بين الأطراف بشأن دارفور إلى نتائج ملموسة بعد، أو إلى تضييق الفجوة كثيراً بشأن المسائل محل التباحث. ولم تلتزم الأطراف عملياً بتنفيذ وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية، على الرغم من البيانات التي تصدر بانتظام بعكس ذلك.

٦٠ - وفيما يتعلق بالأمن، فقد برزت مشكلات جديدة في كانون الأول/ديسمبر. فالعنف، الذي لا يزال مصدراً للخوف على أكناف مراكز إيواء المشردين داخلياً وفي مناطق الصراع، بدأ يأخذ طريقه إلى المخيمات ذاتها، مؤثراً تأثيراً مباشراً على موظفي المساعدة الإنسانية. ولا يزال المشردون داخلياً يعانون، كما أن اللاجئين لا يعودون بأعداد كافية تسمح بزراعة المحاصيل اللازمة لإعالة أسرهم للسنة القادمة. ثم إن تقييد حرية الحركة يتسبب في ضياع الماشية على نطاق ضخم. كما أن الضغوط التي تمارس على الأطراف من أجل الامتثال لالتزاماتها ليس لها أثر ملحوظ على أرض الواقع. وعليه، فإنني أرى أننا بحاجة إلى إعادة النظر في التدابير اللازمة لتحسين الوضع الأمني وحماية المشردين داخلياً في دارفور.

٦١ - وقد زاد حجم المساعدة وإمكانيات وصولها على مدى الأشهر الستة الماضية، لكن عدد المتضررين بالصراع قد زاد أيضاً، إذ إن هنالك الكثيرين الذين لا يزالون بعيداً عن متناول المساعدة، ومن ثم فإنهم يعانون من نقص الغذاء والماء والعناصر الأخرى اللازمة لحياة آمنة وصحية. ويؤثر القتال الآن على الأعمال الإنسانية على نحو أكثر تواتراً وعلى نحو أكثر مباشرة مما تؤثر القيود البيروقراطية، مما ترتبت عليه عواقب مهلكة ومفجعة.

٦٢ - ثم إن الجماعات المسلحة تعيد تسليح نفسها، ويتسع نطاق الصراع إلى خارج دارفور. وقد نُقلت كميات كبيرة من السلاح إلى دارفور في تحدٍّ للقرار الذي اتخذته مجلس الأمن في تموز/يوليه. ويوحى تعزيز التسليح، وتصاعد العنف، بما في ذلك الهجمات الجوية، بتدهور الوضع الأمني. وقد ظهرت حركات تمرد جديدة تقوم بشن هجمات في منطقة مرافق النفط بغرب كردفان. وإني ليقظني أننا بسبيلنا إلى الدخول في فترة من العنف الشديد،

ما لم يتم إتخاذ إجراءات عاجلة لدرء ذلك. وعلى المدى الطويل، فإن توقيع اتفاق السلام الشامل سوف يؤدي إلى زيادة القدرة على حل المشكلات في دارفور. بيد أنني أتوقع أن يتبع توقيع الاتفاق، على المدى القصير، تصاعد للعنف في المنطقة.

٦٣ - وسوف يؤدي اتفاق السلام الشامل إلى إزاحة بعض العقبات، وتمهيد الطريق لنهج جديد، بيد أن هنالك عددا من المسائل التي تتطلب اهتماما عاجلا من قبل المجتمع الدولي، سواء فيما يتعلق بوقف إطلاق النار أو المباحثات السياسية. وفيما يتعلق بالمسألة الأولى، فإن الانتقال من وقف هش لإطلاق النار إلى حل للصراع في دارفور، هو أمر يعتمد على إنجاز ست مهام، هي:

(أ) إن الهجمات التي وقعت في كانون الثاني/يناير توحى بأن الأطراف لم تستفد بعد من الزخم الذي وفره الاتفاق الذي أبرم في نيفاشا. ولا بد من إقناع الأطراف، عن طريق الضغوط والتطمينات من قبل الدول الأعضاء ذوات النفوذ، بأن من مصلحتها حقا العمل على تسوية الصراع بالطرق السلمية، واحترام وقف إطلاق النار. ولا بد للأطراف بعد ذلك من إبلاغ الاتحاد الأفريقي عن مواقع قواتها، والموافقة على خطة لفصل القوات. فهذا هو أهم شرط وحيد مسبق للتحرك على النحو المبين فيما يلي؛

(ب) بغية التقليل قدر الإمكان من الهجمات التي يقوم بها المسلحون ضد المدنيين، لا بد للأطراف من تحديد وسيلة عملية لضمان تلبية الاحتياجات اللازمة لبقاء قواتها على قيد الحياة، بما في ذلك توفير الإمدادات اللازمة للمحاربين، من دون انتهاك وقف إطلاق النار؛

(ج) تعتمد اللجنة المشتركة، بتشكيلها الحالي والطرائق التي تتبعها، اعتمادا مفرطا على حسن نية الأطراف وتعاونها، مما حال حتى الآن دون تنفيذ توصياتها، علما بأن تعديل الطرائق التي تتبعها سوف يؤدي لحد بعيد إلى تحسين مصداقية اللجنة وفعاليتها؛

(د) يمكن للمتابعة الفعالة لتنفيذ التعهدات والالتزامات السابقة أن يقلل من مستوى العنف على الأرض، ويؤدي إلى بناء الثقة في العملية السلمية؛

(هـ) لقد ثبتت فعالية تعزيز قوة الاتحاد الأفريقي على الأرض، لا في أداء مهام الرصد فحسب، بل أيضا في حماية السكان المدنيين، وهذا هو الأهم، وذلك بواسطة الجمع بين الردع والمسامحة الحميدة. ولم يتمكن الاتحاد من تقديم ما كان يُنشد في الأصل من القوات، وهو بحاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي في تحقيق هذا الأمل. وعلينا أن نقوم بكل ما هو مطلوب، متعاونين مع الاتحاد الأفريقي وغيره من الأطراف، من أجل تعجيل وتيرة نشر القوات، وضمان أن يكون لدينا المزيد من القوات على الأرض للمساعدة؛

(و) ولا يجب أن يفلت من العقاب أولئك الذين ينتهكون قانون حقوق الإنسان، ويرتكبون الجرائم منتهكين القانون الإنساني الدولي. ومما يثير القلق في هذا الصدد، وجود دلائل على ضلوع الميليشيات من جديد في الهجمات التي تشنها القوات الحكومية. ولا يخفى أن عدم امتثال الحكومة لطلبات مجلس الأمن الواردة في قراره ١٥٥٦ (٢٠٠٤) يؤثر على تحديد المسؤولية عن هذه الجرائم. ولا بد من إعطاء كل الدعم للجنة التحقيق المنشأة للنظر في هذه المسائل؛

٦٤ - وفيما يتعلق بالعملية السياسية نفسها، يمكن لاتخاذ إجراءات في ثلاثة مجالات أن يتسم بأهمية رئيسية لوضع عملية أوجا على مسارها الصحيح. أولاً، ينبغي أن يلتزم الأطراف بالشروع في المحادثات السياسية بدون مزيد من التأخير. ومع عدم التقليل من أهمية الامتثال لاتفاق وقف إطلاق النار، ينبغي للجنة الاتحاد الأفريقي لوقف إطلاق النار أن تعالج المسائل السياسية ويمكن للجنة المشتركة أن تقوم، من خلال تعاونها مع بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان وتقاسم المعلومات معها، بإبلاغ مجلس الأمن بالمخالفات، حسب الضرورة. ثانياً، يجب علينا أن نساعد الأطراف على الاتفاق على إعلان مبادئ يعالج المسائل الرئيسية المتعلقة باقتسام السلطة والثروة، فضلاً عن إدماج محادثات سلام دارفور في عملية صنع السلام الأوسع في السودان. ثالثاً، في حين أنه ينبغي لعملية التفاوض الحالية بين الحكومة وحركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة أن تمضي قدماً، سيكون من المفيد البدء في التفكير في سبل لإنشاء قاعدة دعم عريضة وصلبة من أجل التوصل إلى سلام مستدام. وستتطلب استعادة السلام في دارفور تحقيق المصالحة وإعادة بناء النسيج الاجتماعي في تلك المنطقة. وستعين أن تشمل المصالحة جميع الفئات الاجتماعية وقطاعات السكان في دارفور، خاصة المجموعات غير المسلحة وضحايا العنف الراهن.

٦٥ - والبديل الوحيد لإيجاد تدابير جديدة هو التوصل إلى وسيلة لنشر أكبر عدد ممكن من الأفراد ميدانياً، بالنظر إلى اتفاق الكل على أن وجود المراقبين والشرطة وعنصر دولي كثيراً ما يؤدي إلى ردع الهجمات. وقد قامت قوة الاتحاد الأفريقي، المعرضة الآن بدورها لخطر الهجمات، بأكثر مما قام به أي عامل خارجي آخر لتحسين الحالة الأمنية ميدانياً بوجودها وإجراءاتها للوساطة وإحباط أعمال العنف. وفي المستقبل المنظور، أياً كانت الإجراءات والمبادرات الجديدة التي ستخذ، سيظل الاتحاد الأفريقي يمثل، بقواته الموجودة ميدانياً وقيادته للعملية السياسية، أفضل آلية لتعزيز السلام في دارفور.

٦٦ - وفي الختام، أود أن أعرب عن الشكر للاتحاد الأفريقي على جهوده المستمرة، رغم النقص في الأفراد، للمساعدة في تحقيق السلام وتحسين الحالة ميدانياً في دارفور.